بعد سنوات قليلة انه كان يعمل وكيلا لجمعيات صهيونية لشراء اراض في مناطق العريش ورفح كما سيلي في حينه)(٥٤).

وبلغت قضية الخلاف مرحلة خطرة فاوعزت الحكومة البريطانية الى سفيرها في الاستانة لرفع انذار الى الباب العالي في ٣ مايو باجابة مطالب حكومته خلال ١٠ ايام وهي اخلاء طابة وعودة الجنود العثمانيين من رفح الى حدودهم واعادة عمودي الحدود الى مكانهما ، ودل الانذار ان بريطانية مصممة على استخدام القوة اذا لم تجب الى مطالبها. وأيد سفير فرنسا وروسيا في الاستانة السفير البريطاني فيها كما اعلنت المانيا عدم تعضيدها لتركية في هذه المشكلة(٥٥). ولم تكن المشكلة امتلاك طابه بالذات كما دلت مناقشات لجنة الدفاع عن الامبراطورية ، عندما طرحت القضية عليها ، بل كانت ان يصبح خليج العقبة « بحيرة مغلقة » يتحكم بها الاتراك ويزيد احتمالات هجوم تركي على الحدود . وبحثت اللجنة في اساليب الضغط العسكري او البحري الذي يمكن ان يطبق على الدولة العثمانية في حالة رفض الجلاء عن المنطقة المصرية ، كان من بينها قطع طريق الامدادات التركية عن اليمن التي قد تؤدي الى نشوب ثورة في الحجاز او سورية وبرأي اللجنة « ان مدينة عكا تبدو الوحيدة بين جميع المدن الساحلية في الشرق الملائمة للاحتلال كاجراء فعال ، اذا صحت الخرافة التركية التي تربط مصير عكا بمصير السلالة السلطانية »(٥٦).

وشددت الصحف البريطانية في مصر والخارج الى انه من الخطأ والخطر ان يقال ان شبه جزيرة سيناء لا قيمة لها فهي منطقة قائمة كحاجز بين مصر وتركيا ووجود الجنود العثمانيين فيها يعتبر خطرا مهددا لقناة السويس في المستقبل كما يشد عضد الحزب المعارض في مصر(٥٧). واعترف وزير الخارجية امام مجلس العموم ان المنطقة التي تدعيها الحكومة التركية ابعد من طابه وما جاورها وتمتد الى كل شبه جزيرة سيناء(٥٨)، كما بين نائب وزير الخارجية ان السبب الرئيسي لاحتلال مصر سنة ١٨٨٢ راجع الى ان القلق الذي كان ضاربا في البلاد هدد قناة السويس بالخطر ، فمن غير المعقول انه بعد ٢٤ سنة من تدخلنا لحماية القنال من خطر يأتي بصورة رئيسية من الغرب ان نغض الطرف عن اخطار مماثلة من الجانب الشرقي لهذا الممر المائي(٥٩). وقبل ان ينقضي اجل البلاغ ببضع ساعات اصدرت الدولة العثمانية اوامرها برجوع جنودها عن طابه وعن كل النقط المعدودة من الاملاك المصرية(٦٠). واتفق الباب العالي وبريطانية على تحديد التخوم الفاصلة بين سيناء والولايات العثمانية بواسطة لجنة مشتركة من الطرفين ، ووقعت اتفاقية حدود سيناء في اول اكتوبر ١٩٠٦ : وتبدأ من رفح على ساحل المتوسط وتمتد جنوبا بشرق الى نقطة تبعد ثلاثة اميال عن قلعة العقبة غربا على محاذاة ساحل خليج العقبة(٦١). وبرأي المصادر الصهيونية ان بريطانية قد قامت بمفارقة غريبة بتوسيع مصر التي لم يكن لها فيها احتلال دائم على حساب فلسطين التي كان مقدرا عليها ان تحكمها ، ولو لم تتدخل في سنة ١٩٠٦ لكان الجزء الاكبر من سيناء داخل منطقة الانتداب(٦٢).

لقد وضع هذا الحادث مشكلة الحدود في ضوء جديد، وامام لجنة الدفاع عن الامبراطورية اعطي اعتبار هام وجدي لمشكلة الدفاع عن مصر والقناة وأعيد النظر في كل المسألة الاستراتيجية التي تنجم عن كون مصر لم تعد جزيرة محمية بقوة بحرية فقط بل انها تملك حدودا ارضية يمكن ان تخترق في ظروف معينة بقوة معادية. وأثيرت احتمالات غزو ناجح خلال عشر السنوات التالية عبر سورية وجزيرة سيناء بقوة كبيرة في حالة قيام خلاف جديد بين بريطانية والدولة العثمانية ، وانضمت المانيا الى الاخيرة في تحالف سري او علني بسبب ما بينهما من تعاطف قوي لان مصالحهما معا في الشرق الادنى والاوسط معادية لبريطانية(٦٣). ودلت المذكرات التي قدمت الى اللجنة ان عبور سيناء ليس مستحيلا — كما كان الرأي السائد من قبل — اذ يمكن بواسطة التطور المادي الحديث